



## مجلس النواب

### مجلس النواب

#### محضر الجلسة السادسة عشرة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة  
في ١٥/رمضان/١٤١٦ هـ الموافق ١٩٩٦/٢/٤ ميلادية.

الجلد (٣٣)

العدد (١٦)

#### جدول الأعمال

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة ٤
- ٢ - تلاوة الإجازات والإعذارات ٩
- ١ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد زيب أنيس المحترم
- ٣ - الردود على الأسئلة: ٩
- ١ - كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١١٩٥٠) تاريخ ١٩٩٥/٨/٨، جواباً على سؤال رقم (١٩٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

هكذا من الأهل

## صفحة

٢ - كتاب معالي وزير المالية رقم (٢٠٩٧٤) تاريخ ١٩٩٥/٩/٧،  
جواباً على السؤال رقم (١٧٨) المقدم من سعادة الدكتور همام  
سعيد.

٣ - كتاب معالي وزير النقل رقم (٥٣٤٩) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٣،  
جواباً على السؤال رقم (٢٧٢) المقدم من سعادة النائب السيد فواز  
الزعبي.

٤ - كتاب معالي وزير الزراعة رقم (١٢٢٧) تاريخ  
١٩٩٦/١/١٨، جواباً على السؤال رقم (٢٧١) المقدم من سعادة  
النائب الدكتور فرح الرضي.

٤ - قرارات اللجان :-

١ - قرار اللجنة الإدارية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٤،  
والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة.  
ب - قرارات اللجنة القانونية :-

١ - قرار اللجنة رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٧، والمتضمن  
القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ القانون المدني.

(القرار موزع في الجلسة الرابعة عشرة)

٢ - قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٧،  
والمتضمن مشروع قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٩٥.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

عينت يوم الاربعاء ١٩٩٦/٢/٧

الساعة العاشرة والنصف صباحاً.

٥٧

## محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة  
والنصف من صباح يوم (الأحد)  
الموافق ١٩٩٦/٢/٤ ميلادي، عقد  
مجلس (النواب) جلسته (السادسة  
عشره) من الدورة (العادية الثالثة)



برئاسة (معالي المهندس سعد

هايل السرور) وحضور أمين عام

مجلس الأمة السيد (حكم خير).

وتغيب بإجازة من الأعضاء

السادة : لا أحد.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء

السادة : السيد ذيب أنيس.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء

السادة : السيدة توجان فيصل،

السيد خليل حدادين، السيد عبد

موسى النهار، السيد فواز

الزعبي، معالي الدكتور عبدالله

النسور، السيد عبد الهادي

المجالي، معالي المهندس سمير

الحباشنة، معالي السيد جمال

الصرايرة، معالي السيد عبد

الكريم الكباريتي، د. محمد

الحاج، معالي السيد عبد الكريم

الدغمي، معالي الدكتور محمد

أبو عليم، السيد محمد داودية،

معالي الدكتور محمد الزين.

وحضر من الحكومة :

١ - سيادة الشريف زيد بن

شاكّر: رئيس الوزراء ووزير الدفاع

٢ - معالي السيد عبد الرؤوف

الروابدة : نائب رئيس الوزراء

ووزير التربية والتعليم

٣ - معالي الدكتور خالد

الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير

الاعلام

هكذا من الأشهر



- ٤ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب
- ٥ - معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية
- ٦ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل
- ٧ - معالي السيد جمال الخريش : وزير الدولة
- ٨ - معالي المهندس علي أبو الراغب : وزير الصناعة والتجارة
- ٩ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري
- ١٠ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة
- ١١ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
- ١٢ - معالي الدكتور عبد الرزاق النصور : وزير الأشغال العامة والإسكان
- ١٣ - معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة
- ١٤ - معالي الدكتور راتب

- السعود : وزير التعليم العالي
- ١٥ - معالي السيد هشام القل : وزير العدل
- ١٦ - معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية
- ١٧ - معالي الدكتور نادر أبو الشعر : وزير العمل
- ١٨ - معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة
- ١٩ - معالي السيد طه الهباهبة : وزير الدولة
- ٢٠ - معالي الدكتور محي الدين توك : وزير التنمية الإدارية
- ٢١ - معالي السيد سمير دروزة : وزير الطاقة والثروة المعدنية
- ٢٢ - معالي السيد عبد الإله الخطيب : وزير السياحة والآثار وحضر من الأمانة العامة:
- السيد نذير عطيات، السيد علي الحسين، السيد محمد الديني، السيد غسان النجاوي.

- ٤ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي
- ثالثاً : الذين لم يرجعوا بعد الإستراحة إلى الجلسة
- ١ - معالي الدكتور عارف البطاينة.
- ٢ - سعادة السيد سليمان السعد.
- ٣ - سعادة السيد محمود هويل
- ٤ - سعادة الدكتور نزيه عمارين.
- ٥ - سعادة السيد بسام حدادين
- ٦ - معالي الدكتور عبد الله العكايلة.
- معالي رئيس المجلس : الزملاء الأفاضل تحت بند ما يستجد من أعمال، لدى العديد من الزملاء الذين طلبوا الحديث، أبدأ بداية الدكتور فرح الربضي.
- الدكتور فرح الربضي : شكراً معالي الرئيس.
- أرجو أن أؤجل ردي على رد معالي وزير الزراعة إلى أن يأتي الوزير الجديد لأنني لا أريد أن أقع في نفس المطب، قبل عام ونصف اتخذوا قرار في هذا الموضوع ولم

- بسم الله الرحمن الرحيم
- التصائب قانوني أعلن بدء الجلسة، السيد الأمين العام جدول الأعمال.
- السيد الأمين العام :
- بسم الله الرحمن الرحيم
- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
- معالي رئيس المجلس : يعفى
- السيد الأمين العام : الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/١/٣١
- أولاً : الذين حضروا متأخرين عن الجلسة
- ١ - سعادة السيد فياض جرار.
- ٢ - سعادة السيد عبد الله أخو ارشيدة.
- ٣ - سعادة الدكتور محمد عويضة.
- ثانياً : الغياب بدون معذرة
- ١ - معالي السيد سمير حباشنة.
- ٢ - معالي السيد جمال الصرايرة
- ٣ - معالي الدكتور عوض خليفات

هكذا من الأشهر

ينفذ، الحكومة لغاية الآن ولا نعرف من يأتي وزير للزراعة ولهذا أؤجل حديثي في هذا الموضوع.

معالي رئيس المجلس : يعني إذا رغب الزملاء الإستمرار في بند ما يستجد من أعمال وذلك حق لهم، أما الآن هناك حكومة تمارس عملها وتقوم بواجبها ولم نشكوى نحن في أي وقت من الأوقات لا قدر الله من فراغ دستوري أو من فراغ وجود حكومة، الحكومة تعمل لآخر لحظة وتستطيع أن تقوم بواجبها إلى آخر لحظة ولذلك نتعامل مع هذا الأساس، الأستاذ طلال عبيدات

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، الزملاء النواب

تنص المادة ٣ من قانون

البلديات لعام ١٩٥٥ على أن البلدية

مؤسسة أهلية ذات إستقلال مالي

وبالممارسة الفعلية نجد أن هذه

المادة غير مفعلة ويعامل رؤساء

البلديات وكأنهم موظفون في الدوائر

الرسمية والأجهزة الحكومية، إذ تقوم وزارة المالية بحسم جميع العلاوات الإضافية من رواتب رؤساء البلديات التقاعدية لرؤساء البلديات المتقاعدين في الوقت الذي لا تحسب خدماتهم في البلديات خاضعة لنظام الخدمة المدنية وبالتالي ليست خاضعة للتقاعد سواء على حساب صندوق التقاعد أو مؤسسة الضمان الإجتماعي. كما لا يتقاضى رؤساء البلديات أية مكافآت لنهاية الخدمة.

حضرات الزملاء النواب

تعلمون أن منصب رئيس البلدية في بلداننا ومدننا يرتب على الرئيس إلتزامات إضافية كبيرة، فهو بحكم منصبه في بلده أو مدينته عليه واجبات إجتماعية متعددة تأخذ جهداً كبيراً منه وتكلفة مالية عالية. الأمر الذي يستدعي منا النظر لوضع رؤساء البلديات بما يستحق من العناية والرعاية حتى يبقى حتى يبقى رئيس البلدية مؤهلاً للقيام بواجبه الذي هو بالدرجة الأولى تضحية عنه

بوقته وجهده وبما له لأن راتب رئيس البلدية في معظم البلديات متدني ولا يتوازى مع حجم مسؤولياته.

إنني أطالب الحكومة بتجسين الوضع المادي لرؤساء البلديات بشكل عام، وفيما يتعلق بالمتقاعدين منهم فإنني لا أرى أي مبرر أو سند قانوني لحسم العلاوات الإضافية من الراتب التقاعدي، وإنني أطالب الحكومة بأن يبقى لرئيس البلدية المتقاعد راتبه التقاعدي بالكامل دون أية حسميات. بالإضافة لراتبه من البلدية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، الدكتور  
الاقطش

الدكتور عبد المجيد الاقطش :

شكراً معالي الرئيس

لقد قامت الحكومة مشكورة

ببدء العمل في طريق عمان - مادبا

بمنساريه الأربعة، وقد بدأ فصل

الشتاء ونشعر بأن الجمل في هذا

الطريق يتسير ببطء شديد، ولذلك

نطالب الحكومة بأن تهتمس بأذن

المقاول أو أن تتحدث إليه بصوت مرتفع أن يجد في العمل، وذلك يوفر على المواطنين الجهد وتخفيف الأعباء المادية الأخرى.

الملاحظة الثانية إن مستشفى مادبا بحاجة ماسة إلى عدد من الفنيين بالنسبة للممرضين، وقد وعدت وزارة الصحة بإرسال عدد كافٍ إلى المستشفى لكن ما زال المستشفى بحاجة شديدة ونقص كافٍ.

الملاحظة الثالثة بالنسبة لمسجد مادبا القديم التي وعدت وزارة الأوقاف أن تبدأ به بأسرع وقت ممكن ولكنها لم تبدأ، نطالب الحكومة بالتركيز على هذه الملاحظات وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً

لك، الدكتور ذيب عبد الله

الدكتور ذيب عبد الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس : أرجو

الحكومة الموقرة إنصاف موظفي

وكالة الغوث الدولية في الأردن حيث

قامت الوكالة بزيادة جميع موظفيها

هكذا من الأشهر



خارج الأردن ولم تفعل ذلك بالنسبة لموظفيها داخل الأردن  
أرجو من الحكومة بذل مساعيها لدى الوكالة لرفع رواتب موظفي الوكالة في الأردن كما فعلت مع موظفيها خارج الأردن.  
أما الموضوع الثاني وباختصار شديد

هناك آلاف من الخريجين لا يجدون عملاً لعدم وجود الخبرة لديهم والتي تطلب من الدوائر الرسمية وأصحاب العمل لذا أتمنى على الحكومة الموقرة بالتعاون مع القطاع الخاص لإنشاء المشاريع ليعمل فيها أمثال هؤلاء بأجر رمزي يشغلون فراغهم بما يفيد البلد ويكتسبون الخبرة المطلوبة من خلال هذا العمل. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، السيد حمزة منصور

السيد حمزة منصور : تاجيله يسيء إليه يا معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس : يا سيدي هناك آلية وأنا أتبعها للجميع، وأنا الحقيقة أقدر أن هناك مواضيع

مستعجلة قد تتأخر جلسة أو جلستين، لكن كتب علي أن أتعامل مع هذا الموضوع بهذه الطريقة، أتمنى على الزملاء أن يؤجلوا المواضيع الغير مستعجلة ليعطوا الوقت للمواضيع المستعجلة تثار أمام هذا المجلس الكريم وأمام الحكومة في وقتها المناسب، وأنا لا أستطيع أن أخرج عن الدور لكن أرجو أن نتوافق في تأجيل المواضيع التي يمكن تأجيلها أو نركز فقط على المواضيع المستعجلة، الدكتور ابراهيم.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : أن يتوجه هذا المجلس الكريم باستنكار الحملة الظالمة على جمهورية السودان الشقيقة وقرار مجلس الأمن باتخاذ قرار ضدها.

معالي رئيس المجلس : أنا أقدر ما تفضلت وسبق وأن تحدثنا في هذا الموضوع في جلسة لكن في موضوع يتعلق في السودان في موضوع آخر وأصدر المجلس رأيه في هذا الموضوع، أما وائني أمام هذه الآلية التي وضعتوني انتم بها

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير المياه المحترم للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال : ما هي مصادر المياه التي تزود مدينة الزرقاء؟ وما هي معدلات الضخ من كل مصدر؟ وهل هناك تلوث في هذه المياه؟ وهل يتم تحويل جزء من مياه الزرقاء إلى مناطق أخرى؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام النائب

د. بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ١٦٥٠/٢٧/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٥/٧/٢٣

معالي وزير المياه والري

أبعث لمعاليكم صورة عن

السؤال رقم (١٩٤) تاريخ

١٩٩٥/٧/٦، المقدم من سعادة

النائب الدكتور بسام العموش.

أرجو الإطلاع والإجابة عليه

بأن المواضيع تطرح بالدور، في الحقيقة أنا مضطر أن ألزم بها مع وجهة ما تفضلت وما تفضل به أي من الزملاء، السيد الأمين العام جدول الأعمال.

السيد الأمين العام :

٢ - تلاوة الإجازات والإعذارات

١ - طلب معذرة مقدم من سعادة

النائب السيد ذيب أنيس المحترم

معالي رئيس المجلس : هل يوافق

المجلس الكريم على معذرة سعادة

النائب المحترم؟ موافقون

السيد الأمين العام :

٣ - الردود على الأسئلة :-

١ - كتاب معالي وزير المياه

والري رقم (١١٩٥٠) تاريخ

١٩٩٥/٨/٨، جواباً على السؤال رقم

(١٩٤) المقدم من سعادة النائب

الدكتور بسام العموش.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ ٩٥/٧/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

رقم السؤال : ١٩٤

هكذا من الأشهر

١١٥٠/٢٧/١٦/٣

## ضمن المدة القانونية

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المياه والري

سلطة المياه

الرقم : س م / ١٤ / ١٠ / ١١٩٥٠

التاريخ : ١٩٩٥ / ٨ / ٨

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: السؤال رقم ١٩٤

إشارة إلى كتابكم

رقم ١٦٥٠ / ٢٧ / ٦ / ٣ بتاريخ

١٩٩٥ / ٧ / ٢٣ الخاص بالسؤال رقم

١٩٤ بتاريخ ١٩٩٥ / ٧ / ٦ المقدم من

سعادة النائب الدكتور بسام

العموش، أرجو أن أبين ما يلي :

١ - يبين الكشفان المرفقان

مصادر مياه محافظة الزرقاء الذاتية

وكمية المياه الواردة من محافظات

أخرى وكمية المياه المدفوعة إلى

محافظات أخرى والتي في مجملها

ما يلي :

١ - المجموع الكلي لكميات

المياه الواردة للمحافظة من

مصادرها الذاتية ومن المحافظة

المفرق بلغت (٦١٣٩) م<sup>٣</sup>/ساعة.

ب - المجموع الكلي لكميات

المياه المدفوعة من محافظة الزرقاء

إلى محافظة العاصمة ومحافظة

المفرق ومحافظة جرش ومحافظة

البلقاء وإلى برك الأزرقين بلغت

(٢٣٦٥) م<sup>٣</sup> / ساعة.

ج - صافي التزويد المائي

للمحافظة (٢٧٧٤) م<sup>٣</sup>/ساعة.

٢ - تقوم سلطة المياه بجمع

عينات من مصادر الضخ ومن

شبكات المياه وتحليلها كيميائياً

وجرثومياً بشكل دوري وقد أظهرت

جميع النتائج بنسب تتجاوز الـ (٩٨٪)

صلاحية المياه للشرب وهي ضمن

المواصفة الأردنية والنسبة الباقية

هي لعينات مأخوذة من خزانات مياه

المواطنين.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

وزير المياه والري

د. صالح ارشيدات

مرفقات : الكشفان المشار إليها

نسخة : عطوفة أمين عام سلطة المياه

(١)

مجموع المياه الواردة للمحافظة من مصادرها الذاتية  
وفق مصادر المحافظات الأخرى

١	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
مجموع كميات المياه الواردة الى محطة خور الزيتوني والغاصية والاحلام والازرق	الى بلدة الاحلام	الى بلدة الازرق الدخاني وبلدة واحة الازرق الجنوبي	الى برك الازرق الجنوبي وشرق حيازة الطعيمة	الاسار	الاسار	الاسار	ميوحان	المرق	المرق	تسعة حوزة	تسعة السالك	تسعة الغنية
١٤٢	١٣٨	١٥١	٢٨١	٥١٠	١٨٠	٢٣٠	٨	١١	١٢	١٣	١٤	١٥



كتبه السيد المندوب عن المحافظة السيد  
رئيس شيوخ بلديات

١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١
المحافظة الساحلية	المحافظة البحرية	المحافظة البحرية	المحافظة البحرية	المحافظة البحرية	المحافظة البحرية
٢١١٧	٢٠	٤٠	١٢٨	٢١١٥	٢١١٦

٢١١٦

٢١١٥

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

(ب)

كتبه السيد المندوب عن المحافظة السيد  
الأخوي ليريد بهن التجمعات السكانية

١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
المحافظة الساحلية	المحافظة البحرية	المحافظة البحرية	المحافظة البحرية	المحافظة البحرية	المحافظة البحرية
٢١١٧	٢٠	٤٠	١٢٨	٢١١٥	٢١١٦

٢١١٦

٢١١٥

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

٢١١٦

معالي رئيس المجلس : الدكتور

بسام العموش

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس

اسمح لي قبل أن أتحدث عن السؤال أن ألفت النظر إلى أنني استلمت جدول الأعمال بالأمس مساءً، وأنا أتفق إذا كان فيه على الأقل مشاعر في أوضاع جدول الأعمال لمن لهم أسئلة بالذات حتى يستطيع أن يحضر إجابته.

سيدني أنا وجهت السؤال في ١٩٩٥/٦/٢٤ استلمه المجلس في ٢/تموز وخرج من المجلس يوم ٧/٢٣ وأنا أذكر الأرقام الموجودة عندي وإجابة معالي الوزير في ٩٥/٨/٨، وصلت للمجلس في ١٢/أب ثم تعرض الآن في ٤/شباط ٩٦، أنا أرجو أن ألفت النظر إلى هذا وأرجو مراعاته وخاصة أنا صاحب أسئلة كثيرة مظلومة.

فيما يتعلق بالموضوع في البداية أشكر معالي وزير المياه الذي

أكن له الإحترام والتقدير وأرجو أن أبدي ملاحظاتي التالية:

أولاً بالنسبة لحجم الاستهلاك وفق الأرقام التي ذكرت في موضوع ضخ المياه أنا لا أملك الرقم الدقيق فيما يتعلق بسكان العاصمة لكن يقرب من (مليون ونصف) سكان الزرقاء يقرب من (٧٠٠) ألف، يعني (٧/٨) مليون نسمة، (١٥) في عمان يضخ لهم (١٢٠) مليون متر مكعب، (٧٠٠) ألف في الزرقاء يضخ لهم (٣٣) مليون م مكعب، يعني لو بدنا نحكم نسبة وتناسب أنا أعتقد أنه في ظلم لأهل الزرقاء وخاصة أن الزرقاء طبيعتها جافة وتحتاج إلى مياه أكثر وسكانها ليسوا من الأغنياء ومش بحاجة إلى استهلاك مياه، أيضاً الزرقاء مدينة تعج بالمصانع وبالتالي المفروض أن معدل الضخ وما دام أن الإنسان أغلى ما نملك والمواطنون وفق الدستور سواء يجب أن يكون فيه مراعاة لهذا الأمر.

ثانياً : فيما يتعلق بالتلوث:  
الخزان الرئيسي الموجود في الزرقاء، المواسير الموجودة عليه مواسير مختربة بالصدأ، ولهذا أنا أطالب معاليه فعلاً أن تكون هناك زيارة ميدانية لهذا الخزان وتغيير الأشياء التي أصابها الصدأ، نسبة النيتريت في منطقة عوجان في الزرقاء نسبة مرتفعة ووفعت النسبة من (٤٥) بالمليون إلى (٧٠) بالمليون، في الزرقاء والرمثا خليني استشير الأخ فواز الزعبي وأنا أسأل لماذا الرمثا والزرقاء بالذات علماً بأن النيتريت يؤثر على الأطفال من حيث النمو في التفكير، فإذا كان فيه قصد إنه أهل الزرقاء ما يفكروا، يكون هذا توجه بحاجة إلى توقف.

ثالثاً : أنا أسأل من هي الجهة المسؤولة عن نوعية المياه في الأردن؟

هل هي وزارة المياه؟ أم هي وزارة الصحة؟ أم هي وزارة البلديات والبيئة؟ أم الجمعية العلمية الملكية؟

لو كان بينها جميعاً جهة مشتركة تجمعها وتتخذ بقرارها قرار واحد يكون شيء جيد، لكن هذه كلها عوالم منفصلة عن بعضها البعض لحد الآن، ولهذا أنا أقترح حتى يكون الاقتراح لحسابي، إيجاد سلطة مشتركة بين الجهات المعنية لهذا الأمر، هذا أرجو اعتباره اقتراح. فيه ضغ للمواطنين كما تذكر الإجابة لكن أنا أسأل وأتمنى أنه ولو بطريق ودي أن يصلني كم يصل للمواطن حجم ضغ كبير لكن ما يصل للمواطن أنا اعتقد أنه رقم مختلف.

وأنا أتساءل هنا إذا سمحتم عن عدادات المياه:-

وهل هي عدادات مخصصة للمياه أم للغاز؟ حيث أنها سريعة الحركة وربما تعمل على الهواء، وهذا يفسر ارتفاع فواتير المياه على جيوب المواطنين في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة وسؤال آخر: لماذا لم تؤثر المياه المستعانة كما تقول الحكومة (وفق المعاهدة) على كميات المياه وعلى أسعار المياه.

يذكر معاليه في الإجابة بخصوص التلوث أن (٩٨٪) نسبة النقاء في هذه المياه، وأنا اعتقد أن هذا الكلام صحيح وفق المقاييس والمواصفات الأردنية، ولكني أسأل أين تكون هذه النسبة وكيف ستصير وفق المواصفات العالمية.

أحد التجار قال لي جاني تاجر يهودي وقال لي :

أنا على استعداد أن أزودك بمياه صحة في علب ( بعشر قروش) واتحدى امام زجاجات الصحة مع احترامي لأصحاب تلك الشركات أن تكون مياهكم نظيفة.

طبعاً لغة قد تقبل وقد لا تقبل، لكنني أنا أسأل فعلاً عن نقاء المياه فيما يتعلق بالمواصفات العالمية وليس بالمواصفات الأردنية فقط، وأرجو من معاليه أن يزودني إذا تكرم بتقرير شركة (نبون كوي) اليابانية التي قامت بدراسة مياه الزرقاء والرصيفة تحديداً وخرجت تقرير ربما يعجبنا أو لا يعجبنا.

أخيراً أنا أدعو فيما يتعلق بالآبار الخاصة وبالذات في الزرقاء الحيتان ليسوا فقط في الدواء والغذاء فيه حيتان في المياه، أحد الحيتان في منطقة الزرقاء.

معالي رئيس المجلس :  
الوضع الطبيعي أن تكون الحيتان في المياه.

الدكتور بسام العموش : أقول أحد هؤلاء يبيع مياه ملوثة وهو من أثرياء حرب المياه وأحياناً يستل قرارات من المسؤولين بإيقاف الضخ أو سحب المياه من بعض الآبار لبيع هو المياه، والمياه عنده مالحة والمياه عنده ملوثة.

أنا اعتقد أن هذا موضوع يعني يتعلق بالإنسان الذي هو أغلى ما نملك، وأتمنى على الأخ الصديق معالي وزير المياه أن يلقي بكل ثقله في هذه النقطة تحديداً وشكراً.  
معالي رئيس المجلس : شكراً،  
معالي وزير المياه

هكذا من أهل



**معالي وزير المياه والري :**

شكراً معالي الرئيس  
أشكر الاخ النائب بسام  
العموش على كلماته وعلى مداخلته  
وأن شاء الله نبقى في الوزارة وندير  
بالنا عليك، موضوع المياه بشكل عام  
في الأردن، مياه الشرب شحيحة وفي  
هناك تناقص واضح في حصة الفرد  
من المياه، وهناك شح في المياه  
نتيجة تزايد السكان وبقاء المصادر  
الحالية على نفس حجمها وطاقاتها  
ومع ذلك الأرقام التي طلبها سعادة  
النائب، بالنسبة لحصة الفرد في  
الأردن الآن تتراوح بين (٨٠ إلى ٨٨  
لتر).

هذه قضايا موضوعية لا  
نستطيع التحكم فيها لأن مصادر  
المياه في الأردن شحيحة، بالنسبة  
لحجم الضخ لعمان أو الزرقاء، المياه  
في الأردن للمدن عبادة تأتي من  
مناطق بعيدة على الحدود فمثلاً  
المياه التي تأتي لعمان من مصادر  
مختلفة مثل اليرموك، مثل الهيدان

والمفرق والأزرق، هذه المصادر تمر  
في خلال سيرها في مدن وفي  
تجمعات سكانية تعطي هذه المدن،  
حين نتكلم عن أن عمان تأخذ (١٢٠)  
مليون متر<sup>٣</sup>، نحن نتكلم عن مناطق  
في الطريق عن الزرقاء وعن مادبا  
وهي محافظات لفترة بسيطة مادبا  
كانت مربوطة بعمان والمناطق  
المحيطة فيها كانت تتغذى أصلاً من  
مصادر عمان.

مسؤولية نوعية المياه بشكل  
عام هي من صلاحية ومسؤولية  
سلطة المياه، وهي تقوم بهذا العمل  
منذ عشرات السنين وبطريقة ناجحة،  
وهي تتعاون مع وزارة الصحة ومع  
الجمعية العلمية الملكية ومع جهات  
أخرى لعمل مراقبة على نوعية المياه،  
ومياه الأردن من الناحية الصحية  
مياه صالحة للشرب ولا نستطيع أن  
نغامر بهذا الموضوع وهو بالنسبة  
لنا موضوع استراتيجي لذلك اطمئن  
النائب أن مياه الأردن مياه  
صالحة للشرب.

**نص السؤال :**

ورد في المعاهدة بين الأردن  
واليهود أن منطقتي الباقورة والغمر  
فيها حقوق ملكية خاصة لليهود، فما  
هو مستند هذه الحقوق؟ ومتى بدأت؟  
وأي سجلات هذه الحقوق؟

ومن البائع للعدو؟  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام  
النائب  
همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم  
مجلس النواب  
الرقم : ١٥٠٧/٢٧/١٦/٣  
التاريخ : ١٩٩٥/٧/٤

**معالي وزير المالية**

أبعث اليكم صورة عن السؤال  
رقم (١٧٨) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٦  
المقدم من سعادة النائب الدكتور  
همام سعيد.

أرجو الإطلاع والإجابة عليه  
ضمن المدة القانونية.

واقبلوا فائق الاحترام

م. سعد هائل السرور  
رئيس مجلس النواب

معالي الرئيس أسف إذا أطلقت  
ولكن سعادة النائب طرح مجموعة  
كبيرة من الأسئلة أتمنى أن أستطيع  
أن أرد عليها في أي مقابلة خاصة أو  
في أي رسالة خاصة شكراً معالي  
الرئيس.

**معالي رئيس المجلس :**

شكراً لك، البند الذي يليه.

**السيد الأمين العام :**

٢ - كتاب معالي وزير المالية  
رقم (٢٠٩٧٤) تاريخ ١٩٩٥/٩/٧،  
جواباً على السؤال رقم (١٧٨)  
المقدم من سعادة الدكتور همام  
سعيد.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٥/٦/١٤

**معالي رئيس مجلس النواب**

الموضوع : الأسئلة

رقم السؤال : ١٧٨

أرجو التكرم بتوجيه السؤال  
التالي إلى معالي وزير المالية  
المحترم للإجابة عنه خلال المدة  
المحددة في النظام الداخلي.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٢٣٤٥/٢٨/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٥/١٠/٢

سعادة النائب الدكتور  
همام سعيد :

أبعث اليكم صورة عن كتاب  
معالي وزير المالية رقم (٢٠٩٧٤)  
تاريخ ١٩٩٥/٩/٧، جواباً على  
السؤال رقم (١٧٨) المقدم منكم،  
للإطلاع على مضمونه.

واستناداً لأحكام المادة (١٣٢)  
من النظام الداخلي لمجلس النواب،  
أرجو إخطار رئاسة المجلس عن  
رغبتكم في إدراجه على جدول أعمال  
الدورة العادية القادمة.

واقبلوا الإحترام

م. عبد الهادي المجالي

رئيس مجلس النواب بالإتابة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الأراضي والمساحة / عمان

الرقم : ٢٠٩٧٤/ب/٣/٦

التاريخ : ١٩٩٥/٩/٧

معالي رئيس مجلس النواب

أشير إلى كتاب معاليكم

رقم ١٥٠٧/٢٧/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٥/٧/٢٠ ومرفقة السؤال رقم

(١٧٨) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٦ والمقدم

من سعادة النائب الدكتور همام

سعيد بموضوع منطقتي الباقورة

والغمر.

أرجو أن أبين لمعاليكم ما يلي :

١ - لا تظهر سجلات دائرة

الأراضي والمساحة والمحتفظ بها

لديها إجراء أي بيوعات لصالح

اليهود في هاتين المنطقتين.

٢ - أعادت معاهدة السلام بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة دولة إسرائيل السيادة

الأردنية على كافة الأراضي الأردنية

والتي احتلت بعد عامي ١٩٤٨،

١٩٦٧ بما فيها المنطقتين

المذكورتين تفصيلهما تالياً.

١ - منطقة الباقورة / نهرايم

والتي اشترتها شركة كهرياء

فلسطين ومساحتها تنوف عن خمسة

آلاف وخمسمائة دونم ومسجلة

باسمها منذ عام ١٩٢٨. بموجب

معالي رئيس المجلس : الدكتور

همام سعيد

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

لقد جاء رد معالي وزير المالية

على سؤال مبهم وغامضاً ومناقضاً

للحقائق التي نصت عليها معاهدة

وادي عربة. فقد جاء في رد الوزير ما

يلي : لا تظهر سجلات دائرة

الأراضي والمساحة والمحتفظ بها

لديها إجراء أي بيوعات لصالح

اليهود في هاتين المنطقتين، انتهى

ويعني منطقتي الباقورة والغمر.

بينما جاء في المعاهدة في

المادة ٢ من الملحق ١/ب المتعلق

بمنطقة الباقورة ما نصه:

«إعترافاً بأن هذه المنطقة تقع

تحت السيادة الأردنية وفيها حقوق

ملكية أراضي خاصة ومصالح

مملوكة إسرائيلية في الأرض التي

تتكون منها المنطقة».

خارطة لوحة الباقورة من مقياس

(١/١٠٠٠) ومن ضمنها منطقة

الباقورة/ نهرايم والبالغة مساحتها

بحدود (٨٣٠) دونماً قد تم بيعها من

الحكومة إلى شركة الكهرباء/

فلسطين المسجلة في الأردن

في حينه.

ب - منطقة الغمر/ زوفار

ومساحتها بحدود (١٣٥٠) دونماً

وهي أرض مسجلة باسم خزينة

المملكة الأردنية ولم يجر عليها أي

بيوعات، وذلك حسبما هو وارد في

البند (٢) من الملحقين ١ (ب) و ١ (ج)

من القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٤.

٣ - هذا وإن قانون معاهدة

السلام أعطى حق استعمال

الأراضي للمتصرفين الإسرائيليين

في المنطقتين المذكورتين لمدة (٢٥)

عاماً من تاريخ توقيع معاهدة

السلام.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

وزير المالية/ الأراضي والمساحة



وجاء في الفقرة ٢/ وأن يسمح للمتصرفين بالأرض أي اليهود بالتخلي بحرية عن حقوقهم بالتصرف بالأرض وفق القانون الأردني المعمول به.

وجاء في المادة (٧) من الملحق ٨/ب بالإضافة إلى المتطلب المنصوص عليه في المادة ١/٤ من هذا الملحق فإن إمتلاك الأرض أوجب التصرف بها من قبل أشخاص ليسوا مواطنين إسرائيليين يجوز أن يتم فقط بموجب موافقة أردنية مسبقة.

أما فيما يتعلق بمنطقة الغمر فقد نصت المادة ٢ من الملحق ٨/ج على ما يلي :

إعترافاً بأنه في هذه المنطقة الخاضعة للسيادة الأردنية حقوق إستعمال إسرائيلية خاصة تتعلق بالأرض (مستعملي الأرض) التي تتكون منها المنطقة يتعهد الأردن.

ولما في هذا التعهد وأن يسمح لمستعملي الأراضي بالتخلي بحرية

عن حقوقهم باستعمال الأرض وفق القانون الأردني المعمول به.

وقد جاء في المادة (٧) من هذا الملحق فإن إمتلاك الأرض أوجب التصرف بها من قبل أشخاص ليسوا مواطنين إسرائيليين يجوز أن يتم فقط بموجب موافقة أردنية مسبقة، انتهى

إن هذه البنود تدل على اعتراف الحكومة الأردنية بحقوق ملكية لليهود في هاتين المنطقتين، وتدل على اعتراف الحكومة بحق اليهود في التصرف بالبيع وغيره دون موافقة الحكومة الأردنية إذا كان البيع لليهود وبموافقة الحكومة إذا كان البيع لغير اليهود.

لقد جاء في رد الوزير ما يلي : هذا وأن قانون معاهدة السلام أعطي حق استعمال الأراضي للمتصرفين الإسرائيليين في المنطقتين المذكورتين لمدة (٢٥) عاماً من تاريخ توقيع معاهدة السلام» انتهى كلام الوزير.

أما المادة ٦ من الملحق ٨/ب المتعلق بالباقورة فتقول:

٦ - دون المساس بالحقوق الخاصة بالتصرف بالأراضي في المنطقة يستمر هذا الملحق نافذ المفعول لمدة خمس وعشرين سنة.

وجاء مثل هذا في المادة ٦ من الملحق ٨/ج المتعلق بالغمر.

وهذا يعني أن جواب الوزير في واد وكلام المعاهدة في واد آخر وإنني لا أعجب من هذا الرد الذي يتجاهل أن الحقوق الخاصة اليهودية المعترف بها في المعاهدة لا تنتهي بعد (٢٥) سنة بل هي حسب المعاهدة أبدية ونهائية.

أما القول بأن منطقة الباقورة قد اشترتها شركة كهرياء فلسطين وقد تم بيعها من الحكومة إلى شركة كهرياء فلسطين المسجلة في الأردن في حينه. فأقول : هل كلام الوزير هذا يعني نقل ملكية شركة كهرياء فلسطين المسجلة في الأردن إلى يهود آخرين؟ وهل يعتبر معالي الوزير هؤلاء اليهود هم الخلف للشركة؟ وما دامت الشركة مسجلة

في الأردن فمن الذي نقل الملكية؟ وأين تم نقل الملكية؟ وما مصير شركة كهرياء في السجلات الأردنية؟

أما الجواب الأغرب من هذا فهو المتعلق بمنطقة الغمر حيث يقول:

«وهي أرض مسجلة باسم الخزانة الأردنية ولم يجر عليها أي بيوعات».

والسؤال للحكومة ما دام الأمر كذلك فمن أين جاءت حقوق الملكية لليهود وحقوق التصرف، ولماذا اعترفت الحكومة بهذه الحقوق، وما دامت هذه الأرض مسجلة باسم الخزانة؟

إن سؤالي ما زال قائماً ولم اثلج عليه الجواب المناسب وإنني احتفظ بحقي بتحويل هذا السؤال إلى استجواب لأن تملك اليهود مثل هذه الأراضي يتناقض مع عقيدتنا وثوابتنا وحقوق هذا الشعب في أرضه.

معالي رئيس المجلس : معالي وزير المالية

هكذا من المأهول

**معالي وزير المالية : شكراً معالي الرئيس**

أعتقد أن كتاب وزير المالية قد أجاب على الموضوع بشكل واضح ويشكل موضوعي، ليست هناك أي بيوع لليهود في سجلات دائرة الأراضي في منطقة الباقورة الأراضي (٨٣٠) دونم هي مسجلة لشركة أردنية وليس لأية شركة اجنبية وهي شركة كهرياء فلسطين، وبالتالي السجلات تدل أن الأراضي مملوكة لشركة أردنية، بالنسبة لمنطقة الغمر ليس هناك أية بيوع والأراضي ليست مسجلة بأسم أية جهة أجنبية وهي أراضي أردنية.

إن إعطاء المعاهدة حق التصرف للمتصرفين الإسرائيليين للأراضي لمدة (٢٥) سنة، مع استمرار هذه الأراضي تحت سيطرة الحكومة الأردنية وتحت سيادتها، لا يتناقض مع ما عرض، وأضع هذه أراضي أردنية لمدة (٢٥) سنة أعطت لجهة التصرف بها واستعمالها ولكنها تبقى تحت السيادة الأردنية وفي نهاية المدة تعود الأراضي كليا

هي في سجلات الدولة.

وهذا هو الجواب واضح وموضوعي ويجيب النقاط بشكل جيد وشكراً

**معالي رئيس المجلس : شكراً** لك، السؤال الذي يليه. السيد الأمين العام :

٢ - كتاب معالي وزير النقل رقم (٥٣٤٩) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٣، جواباً على السؤال رقم (٢٧٢) المقدم من سعادة النائب السيد فوز الزعبي.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٥/١٠/٢٤

**معالي رئيس النواب**

الموضوع : الأسئلة

رقم السؤال : ٢٧٢

أرجو التكرم بتوجيه السؤال

التالي إلى معالي وزير النقل الأكرم للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي :

نص السؤال :

ما هي الأسباب التي أوقفت الخطوط الملكية رحلاتها من عمان

إلى رومانيا/ بوخارست.

أرجو تزويدي بالأسباب؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

**فواز الزعبي**

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٢٨١٩/٢٨/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٥/١١/٢٩

**معالي وزير النقل**

أبعث لمعاليكم صورة عن

السؤال رقم (٢٧٢) تاريخ

١٩٩٥/١١/١٢، والمقدم من سعادة

النائب السيد فوز الزعبي.

أرجو الإطلاع والإجابة عليه

ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة النقل

الرقم : ٥٣٤٩/٣/٣٠

التاريخ : ١٩٩٥/١٢/١٣

**معالي رئيس المجلس**

أشير إلى كتابكم

رقم ٢٨١٩/٢٨/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٥/١١/٢٩ ومرفقة السؤال رقم

(٢٧٢) تاريخ ١٩٩٥/١١/١٢ المقدم

من سعادة النائب فواز الزعبي حول

الأسباب التي أدت إلى وقف رحلات

الملكية الأردنية إلى بوخارست.

أرفق طيه صورة عن كتاب

عطوفة مدير عام الملكية الأردنية رقم

م ع ر ت / خ / ٩٥/١٠/٤٩ تاريخ

١٩٩٥/٢/٥ المتضمن الإجابة على

سؤال سعادة النائب فواز الزعبي

واقبلوا فائق الاحترام

سمير قعوار

وزير النقل

نسخة عطوفة مدير عام الملكية الأردنية

نادر الذهبي

المدير العام والرئيس التنفيذي

الإشارة : م ع ر ت / خ / ٩٥/١٠/٤٩

التاريخ : ١٩٩٥/١٢/٥

**معالي وزير النقل الأكرم**

تحية طيبة وبعد،،

بالإشارة إلى كتابكم رقم



٥١٧٦/٣/٣٠ بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٠،  
نود أن نبين لكم فيما يلي الأسباب  
التي أدت إلى إيقاف رحلاتنا إلى  
بخارست.  
لقد بدأت الملكية بتشغيل  
رحلاتها إلى بخارست بتاريخ  
١٩٨١/٧/٤ بواقع رحلة واحدة  
اسبوعياً ووقفتها بتاريخ  
١٩٩٠/٣/٢٦، وقد كان معدل  
الحمولة على الرحلة الواحدة خلال  
هذه الفترة على النحو التالي :  
نلاحظ من الجدول أعلاه أن  
حمولات الملكية خلال السنوات

المذكورة من الركاب والشحن كانت  
في تناقص مستمر، ودراسة  
اقتصاديات التشغيل لبخارست  
خلال هذه الفترة أظهرت خسائر  
متزايدة والسبب يعود إلى تناقص  
عدد الطلاب الأردنيين في رومانيا  
والذين كانوا يشكلون نسبة عالية من  
عدد المسافرين على هذا الخط.  
تم فرض قيود على اعطاء  
تأشيرات الدخول إلى رومانيا  
وخاصة لمواطني الشرق الأوسط  
بمن فيهم الأردنيين إضافة إلى  
القيود المفروضة على تحويل العملة

السنة	راكب لكل رحلة	كيلو غرام شحن لكل رحلة
١٩٨١	٦٥	٥٤٩٤
١٩٨٢	٥٣	٣٩٠٧
١٩٨٣	٥٠	٢٨٧٦
١٩٨٤	٤٥	١٨٥٣
١٩٨٥	٤٤	١٦٤٨
١٩٨٦	٤٢	١٢٦٥
١٩٨٧	٣٩	١٥٣١
١٩٨٨	٣٦	١٣٦٩
١٩٨٩	٢٧	١٠٠٦
١٩٩٠	١٦	٢٥٦٨

في رومانيا إلى الأردن وخاضعة على  
التحويل من العملة المحلية إلى  
الدولار.  
إن عدم توفر الاستقرار  
السياسي والاقتصادي في رومانيا  
منذ سقوط الرئيس تشاوتشيسكو في  
نهاية عام ١٩٨٩ من أحد الأسباب  
التي أدت أيضاً إلى إيقاف التشغيل.  
في الختام فإن الملكية الأردنية  
تتابع باستمرار الوضع في رومانيا  
وتجري الدراسات الاقتصادية  
الميدانية وتحديثها حسب المعطيات  
المستجدة لكل فترة، وتتطلع إلى  
استئناف رحلاتها إلى بخارست  
حالما تجد ذلك مناسباً من الناحية  
الاقتصادية والأمنية.  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام..  
فادس الذهبي  
معالني رئيس المجلس : الأستاذ  
فواز الزعبي غير موجود، السيد  
الأمين العام.  
السيد الأمين العام :  
٤ - كتاب معالي وزير الزراعة  
رقم (١٢٢٧) تاريخ ١٩٩٦/١/١٨.

جواباً على السؤال رقم (٢٧١)  
المقدم من سعادة النائب الدكتور  
فرح الرضي.  
بسم الله الرحمن الرحيم  
مجلس النواب  
الرقم : ٢٨١٨/٢٨/١٦/٣  
التاريخ : ١٩٩٥/١١/٢٩  
معالي وزير الزراعة  
أبعث لمعالكم صورة عن  
السؤال رقم (٢٧١) تاريخ  
١٩٩٥/١١/١٢ والمقدم من سعادة  
النائب الدكتور فرح الرضي.  
أرجو الإطلاع والإجابة عليه  
ضمن المدة القانونية.  
واقبلوا الاحترام  
م. سعد هایل السورور  
رئيس مجلس النواب  
بسم الله الرحمن الرحيم  
مجلس النواب  
التاريخ : ١٩٩٥/١٠/٢٦  
معالي رئيس مجلس النواب  
الموضوع : الأسئلة  
رقم السؤال : ٢٧١  
أرجو التكريم بتوجيه السؤال

هكذا من الأهل

التالي إلى وزير الزراعة المحترم للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال : سبق لي أن وجهت سؤالاً لمعالي وزير الزراعة السابق الدكتور الفرحان حول الأسباب التي تحول دون الترخيص للمزارعين إزالة الأشجار الحرجية من أراضيهم كاملة ودفعة واحدة، ونتيجة للمداخلات في ذلك الحين وعد معالي الوزير بأن تصدر وزارة الزراعة تعليمات تنص على إمكانية إزالة الأشجار الحرجية من الأراضي المنوي إصلاحها في أي وقت من أوقات السنة ودفعة واحدة لتقليل تكاليف إصلاح هذه الأراضي فما هي الأسباب التي تحول دون إصدار مثل هذه التعليمات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التائب

د. فرح الريضي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الزراعة

الرقم : ١٥/٧/٣٠/١٢٢٧.

التاريخ : ١٨/١/١٩٩٦

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد،،

إشارة إلى كتاب معاليكم رقم ٢٨١٨/٦/٣٠ تاريخ ٢٩/١١/١٩٩٥ ومرفقة السؤال رقم (٢٧١) تاريخ ١٢/١١/١٩٩٥ المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الريضي والذي يستفسر من خلاله عن موضوع إزالة الأشجار الحرجية في منطقة عجلون، أرجو أن أبين ما يلي :

١ - تتضمن المادة رقم (١٠١) من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ على أنه «لوزير أن يسمح لأصحاب الحراج الخصوصية باستثمار خراجهم بقصد إستبدالها بالأشجار المثمرة بموجب دورة استثمارية فنية تنفذ على مراحل يحدد شروطها وكيفيةها من قبله» وبناءً عليه فإن تعليمات الاستثمار الصادرة بموجب القانون المذكور تنظم المراحل التي يجب إتباعها

الحرجية خلال هذه الفترة يستلزم تعديل القانون.

٣ - إن التعليمات الحالية التي تحكم عملية إزالة الأشجار الحرجية بقصد إستبدالها بالأشجار المثمرة تأخذ بالإعتبار عوامل فنية متعددة ويتم دراسة كل طلب على حده وفي أغلب الحالات يتم الموافقة للمواطنين على إزالة الأشجار الحرجية أو تقليصها لغايات استصلاح أراضيهم وزراعتها بالأشجار المثمرة وخاصة في المناطق ذات الانحدار المعقول والتربة المناسبة. ولم يتم حجب الموافقة على قطع الأشجار إلا في حالات قليلة جداً حيث أن القانون لا يسمح بإزالة الأشجار الحرجية منها لكونها ذات كثافة عالية تنمو على سفوح جبلية شديدة الانحدار وهي من أنواع نادرة وذات أهمية بيئية وتراثية ومهددة بالإنقراض ويستوجب المحافظة عليها. وفي مثل هذه الحالات فإنه يتم تشجيع أصحاب هذه الأراضي الخاصة

والتي عادة تبدأ بإزالة الأشجار التي تتعارض مع عمليات حفظ التربة وبناء السلاسل الحجرية ومع مواقع زراعة الفراس المثمرة وفي السنوات القليلة اللاحقة يتم السماح بإزالة الأشجار الحرجية القريبة والمؤثرة على الأشجار المثمرة الناجحة المزروعة وبالتدرج حتى يتم التأكد من زراعة الأشجار المثمرة ونجاحها والقيام بعمليات حفظ التربة والمياه . ولا يجوز إزالة الأشجار الحرجية دفعة واحدة يلحقه ذلك من أثر سلبي وضرر بالغ على التربة والمياه وخاصة في ظروف منطقة جبلية صعبة التضاريس مثل منطقة عجلون.

٢ - كما تتضمن المادة (١١٢)

من نفس القانون ما يلي : « يمنع إجراء أي قطع في الأشجار الحرجية مهما كان نوعه سواء كان في الحراج الحكومية أو الخصوصية خلال المدة الواقعة بين أول آذار ونهاية أيار من كل عام، والسماح بإزالة الأشجار



كثيفة الأشجار على مبادلتيها بأراضي حرجية خالية من الأشجار الصرجية وحسب ما تسمح به القوانين والأنظمة . كما أن الوزارة حالياً تتابع موضوع استملاك هذه الأراضي التي تشكل مع ما يجاورها وحدات حرجية على قدر كبير من الأهمية البيئية على المستوى الوطني.

شاكراً لكم اهتمامكم وحرصكم الصادق على المصلحة الوطنية راجياً بذل الجهد المخلص لتنمية وطننا وازدهار شعبنا ووضوئنا للأردن الأخضر الذي نادى به جلالة الملك الحسين المعظم إطلال الله في عمره ورعاه.

واقبلوا فائق الاحترام

المهندس منصور بن طريف

وزير الزراعة

معالي رئيس المجلس : الدكتور

فرح الزبيني

الدكتور فرح الزبيني :

شكراً معالي الرئيس

اختصاراً للوقت ولكي أوفر الوقت على مجلسكم الكريم، سأحدث في الموضوع مع معالي الوزير على حده، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً

لك، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام :

٤ - قرارات اللجان :-

١ - قرار اللجنة الإدارية رقم (٣)

تاريخ ١٩٩٦/١/٢٤، والمتضمن

بعض الاقتراحات برغبة

معالي رئيس المجلس : السيد

مقرر اللجنة الإدارية

السيد فياض جزار :

مقرر اللجنة الإدارية

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

اجتمعت اللجنة الإدارية لمجلس

النواب الثاني عشر بتصابها

القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٤،

برئاسة سعادة النائب السيد محمد

عودة نجادات رئيس اللجنة وخضون

مقررها سعادة النائب السيد فياض

وافقوا معك وتمت إحالته للحكومة،

تفضل وضع

السيد سليمان السعد :

شكراً معالي الرئيس

المشكلة يا معالي أبوهايل الآن

الذين يتقاضون مساعدات من

صندوق المعونة الوطنية، بعضهم

يحمل تأمين صحي من وزارة

الصحة وهي مشكورة وبارك الله

فيهم، لكن إذا لم يكن هناك دواء في

الصيدليات، يقولوا اذهب واشتري

على حسابك الشخصي وهذا فقير لا

يستطيع ، وأنا أطالب بأن يتم

الصرف على حساب التأمين

الصحي أسوة بالموظفين الذين هم

مؤمنين تأميناً صحياً وتشتري لهم

وزارة الصحة على حساب التأمين

الصحي من القطاع الخاص وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً

السيد المقرر

السيد المقرر :

٢ - الاقتراح برغبة رقم (١٣)

تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ والمقدم من

جزار وحضر الاجتماع أصحاب

المعالي والسعادة الأعضاء السادة

نادر الظهيريات، طلال عبيدات،

ابراهيم سمارة، نواف القاضي.

ونظرت اللجنة بالإقتراحات

برغبة المحالة إليها من المجلس

الكريم وقررت ما يلي :

١ - الإقتراح برغبة رقم (١٢)

تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ والمقدم من

سعادة النائب السيد سليمان السعد،

بشأن أن تقوم الحكومة بصرف

الأدوية التي يحتاجونها المرضى

الذي يتقاضون مساعدات من

صندوق المعونة الوطنية من القطاع

الخاص وعلى نفقة الحكومة.

(ترى اللجنة جواز النظر

وإحالته إلى معالي وزير الصحة).

معالي رئيس المجلس : القرار

للمجلس؟ موافقة

هذا اقتراح برغبة واللجنة

الإدارية أيدت طلبك ووافقت معك

والمجلس أيضاً وافق معك على

اقتراحك وأيدك فلمين تشرح وكلهم

كلنا من أهل

سعادة النائب السيد سليمان السعد،  
بشأن منع التدخين أثناء انعقاد لجان  
المجلس في الغرف المغلقة.  
(تري اللجنة جواز النظر  
وإحالته إلى المجلس الكريم).

معالي رئيس المجلس : القرار  
للمجلس؟ موافقة

نقطة نظام أستاذ الكساسبه

السيد أحمد الكساسبه :

شكراً معالي الرئيس

الإقتراحات برغبة هي تتقدم  
بأمور تتعلق بالإدارة العامة وتحال  
فقط إذا تتعلق بالحكومة، لكن اللجنة  
الإدارية تدرس أو تحيله للمجلس،  
والإقتراحات برغبة توجه من النائب  
إلى المجلس والمجلس يحيله إلى  
اللجنة وترفع تنسيبها، ثم يحيله  
المجلس للحكومة إما أن يحيل  
المجلس إقتراح برغبة إلى اللجنة ثم  
تعيد اللجنة قرارها للمجلس وهذا لا  
يجوز غير وارد في النظام الداخلي.

معالي رئيس المجلس :

الطريقة واضحة ومتبينة

بالأصل في المجلس، الإقتراحات  
برغبة نهجاً في المجلس أن تحال  
جميعها إلى اللجنة وتدرس في  
اللجنة وإذا رأت اللجنة أن هذا  
الإقتراح يصلح تحويله إلى جهة ما  
تعرض الأمر على هذا المجلس  
والمجلس يوافق أو يرفض قرار  
اللجنة وهذا ما اتبع، السيد المقرر.  
السيد المقرر :

٢ - الإقتراح برغبة رقم (١٤)

تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ والمقدم من  
سعادة النائب السيد سليمان السعد،  
بشأن تسيير عدد من الباصات  
التابعة لمؤسسة النقل العام على خط  
جرش عمان - جرش جامعة العلوم  
والتكنولوجيا.

(تري اللجنة جواز النظر

وإحالته إلى معالي وزير النقل).

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟  
موافقة.

السيد المقرر :

٤ - الإقتراح برغبة رقم (١٥)

تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ والمقدم من

سعادة النائب السيد ذيب أنيس،  
بشأن أن يتم توزيع كويونات السكر  
والأرز للمواطنين الذين يعملون  
في مؤسسات الدولة عن طريق  
مؤسساتهم.

(تري اللجنة جواز النظر  
وإحالته إلى معالي وزير التموين).

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة.

السيد المقرر :

٥ - الإقتراح برغبة رقم (١٦)

تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ والمقدم من  
سعادة النائب الدكتور بسام  
العموش، بشأن إنارة الشارع  
الرئيسي المار أمام المحطة الحرارية  
في منطقة الهاشمية / محافظة  
الزرقاء.

(تري اللجنة جواز النظر

وإحالته إلى معالي وزير الطاقة).

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة.

السيد المقرر :

٦ - الإقتراح برغبة رقم (١٧)

تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ والمقدم من  
سعادة النائب الدكتور بسام العموش  
بشأن إقامة سكن لأساتذة الجامعة  
الأردنية داخل حرم الجامعة أو في  
أقرب منطقة.

(تري اللجنة جواز النظر  
وإحالته إلى معالي وزير التعليم

العال).

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة.

السيد المقرر ٧ - الإقتراح

برغبة رقم (١٨) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥  
والمقدم من سعادة النائب الدكتور  
أحمد الكوفحي، بشأن عمل نفق على  
طريق عمان اربد قرب محطة صيانة  
النعيمة.

(تري اللجنة جواز النظر

وإحالته إلى معالي وزير الأشغال

العامة والإسكان).

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة.

السيد المقرر :

٨ - الإقتراح برغبة رقم (١٩)

كل هذا من أجل



## السيد المقرر :

١٠ - الإقتراح برغبة رقم (٢١)  
تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ والمقدم من أحد  
عشر نائباً بشأن معادلة الشهادة  
التي يمنحها المعهد القضائي  
الأردني بما يتناسب ومناهجه  
المقرره.

(ترى اللجنة جـواز النظر  
وإحالة إلى معالي وزير العدل).  
معالي رئيس المجلس : موافقة؟  
موافقة..

## السيد المقرر :

١١ - الإقتراح برغبة رقم (٢٢)  
تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ والمقدم من  
سعادة النائب الدكتور محمد الحاج  
بشأن سقف سيل الزرقاء المار وسط  
مدينة الرضيفة.

(ترى اللجنة جـواز النظر  
وإحالة إلى معالي وزير الشؤون  
البلدية والقروية والبيئة).  
معالي رئيس المجلس : موافقة؟  
موافقة.

تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ والمقدم من  
سعادة النائب الدكتور أحمد  
الكوفحي، بشأن السماح لطلبة كليات  
المجتمع الأردنية من حملة الدبلوم  
بإكمال الدراسة في الجامعة الأردنية.  
(ترى اللجنة جـواز النظر  
وإحالة إلى معالي وزير التعليم  
العالي).

معالي رئيس المجلس : موافقة؟  
موافقة.  
السيد المقرر :

٩ - الإقتراح برغبة رقم (٢٠)  
تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ والمقدم من  
سعادة النائب الدكتور بسام  
العموش، بشأن فتح مدرسة ثانوية  
للبنين وأخزي للبنات في قرية  
المزرعة/ محافظة المفرق.

(ترى اللجنة جـواز النظر  
وإحالة إلى معالي نائب رئيس  
الوزراء وزير التربية والتعليم).  
معالي رئيس المجلس : موافقة؟  
موافقة.

## السيد المقرر :

١٢ - الإقتراح برغبة رقم (٢٣)  
تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ والمقدم من  
سعادة النائب الدكتور أحمد  
الكوفحي، بشأن أن يصرف الدواء  
غير المتوفر في الصيدليات الحكومية  
على حساب التأمين الصحي للفئة  
غير المقتدرة والمشمولة بالتأمين  
الصحي.

(ترى اللجنة جـواز النظر  
وإحالة إلى معالي وزير الصحة).  
معالي رئيس المجلس :

١٣ - الإقتراح برغبة رقم (٢٤)  
تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ والمقدم من  
سعادة النائب السيد خالد عبد النبي  
العجارمة، بشأن إعطاء تصريح  
للمعاق لشراء سيارة معفاة من  
الرسوم الجمركية تتناسب وحجم  
إعاقته أسوة بالدول المجاورة.

(ترى اللجنة جـواز النظر  
وإحالة إلى سيادة رئيس الوزراء).  
معالي رئيس المجلس : الشيخ  
بدر الرياطي

## السيد بدر الرياطي :

نقول هذا كلام معمول به الآن  
عندنا.  
معالي رئيس المجلس : هذا  
الإقتراح إذا أحيل إلى الحكومة  
فالحكومة تستطيع أن تجيب أن هذا  
الكلام معمول به، لكن هل ترون  
إحالة؟ موافقة.

## السيد المقرر :

١٤ - الإقتراح برغبة رقم (٢٥)  
تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ والمقدم من  
سعادة النائب الدكتور أحمد  
الكوفحي، بشأن مضاعفة لجان  
الفحص العملي لقيادة المركبات  
وتمديد الدوام لها.

(ترى اللجنة جـواز النظر  
وإحالة إلى معالي وزير الداخلية).  
معالي رئيس المجلس : موافقة؟  
موافقة.

## السيد المقرر :

١٥ - الإقتراح برغبة رقم (٢٦)  
١٩٩٦/١/١٥ والمقدم من سعادة  
النائب الدكتور أحمد الكوفحي بشأن

كل من أشعل

تسيير رحلة للملكية الأردنية إلى بخارست اسبوعياً .

( ترى اللجنة جواز النظر وإحالته إلى معالي وزير النقل ) .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي :

تضمن جدول الأعمال الذي بين أيدينا سؤال لسعادة النائب فواز الزعبي وإجابة معالي وزير النقل عليه، لذلك أنا لا أرى ضرورة لأن يحال إلى معالي وزير النقل مرة أخرى وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ هاشم الدباس

الدكتور هاشم الدباس :

إن الرحلات إلى المناطق المختلفة من العالم يحتاج إلى جدوى اقتصادية واعتقد أن المؤسسة الملكية تسعى جهداً دائماً للوصول إلى المناطق التي ترى فيها ربحاً، إنما إن تشغيل بال الملكية وبال الحكومة في شيء ليس له جدوى

اقتصادية، أقترح أن الاقتراح ليس في مكانه، وإذا كان هناك جدوى من خلال الاتصالات الشخصية لذلك أرى أن لا يمرر هذا الاقتراح وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الكوفحي

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم الحقيقة عند زيارة الشعبة البرلمانية الأردنية المشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي للسفارة الأردنية والالتقاء بالمواطنين الأردنيين في السفارة كانت هناك شكوى، حيث أن السفر على الرومانية يحتاج إلى حجز مسبق مدته ثلاثة أشهر، والأعداد تزايدت الآن رحلة تجارية نشيطة جداً وأردنيون كثيرون، صحيح أن في الفترة سنة (٩٠) الإضطراب السياسي والأمني، لكن الآن الأجواء تغيرت، والحكم يدور مع علته وجوباً وعدماء، فإذا تغيرت العلة يتغير الحكم فتعود رحلة الملكية الأردنية وهذا ما لمسناه بأم أعيننا وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير النقل

معالي وزير النقل :

شكراً معالي الرئيس

أرجو من سعادة الشيخ أن يرجع للإجابة التي قدمناها اليوم للنائب الزعبي، والملكية الأردنية الآن تقوم بإعادة الدراسة لتسيير هذا الخط لبوخارست، وإذا كان ناجع فسوف تقوم بإعادة رحلاتها إلى بخارست، أيضاً أنا أكون شاكراً للملكية الأردنية بوضعها القائم إذا وجدت أي خط خاسر بشكل لحد أبعد من المعقول يجب توقيف هذا الخط وأشكرها على توقيف هذا الخط في الوقت المناسب لكن هي الآن بصدد دراسة لإعادة هذا الخط إذا كان له جدوى وشكراً .

معالي رئيس المجلس : من مع

رد قرار اللجنة؟ لم ينجح الاقتراح

من مع قرار اللجنة؟ موافقة.

السيد المقرر :

١٦ - الاقتراح برغبة رقم (٢٧)

تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ والمقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي، بشأن رفع المخصصات الشهرية للطلبة المبعوثين إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

( ترى اللجنة جواز النظر وإحالته إلى معالي وزير التعليم العالي )

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل :

الحقيقة إذا لم نعرف ماذا يقدم حالياً من مخصصات، صعب أن نوافق على رفع لأنه هذا يعتمد إذا كانت هذه كافية أم غير كافية وأنا مش شايفه فيه أي إيضاح .

معالي رئيس المجلس : موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر :

١٧ - الاقتراح برغبة رقم (٢٨)

تاريخ ١٩٩٦/١/٢٠ والمقدم من سعادة النائب السيد مفلح اللوزي

هذا من المجلد



بشأن تحسين أوضاع العيادة الصحية في شفا بدران لتحويلها إلى مركز صحي.

(ترى اللجنة جـواز النظر وإحالته إلى معالي وزير الصحة).

معالي رئيس المجلس : موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر :

١٨ - الإقتراح برغبة رقم (٢٩)

تاريخ ١٩٩٦/١/٢٠ والمقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني، بشأن إعادة النظر في الأسس المعتمدة لدى صندوق المعونة الوطنية في مساعدة الأسر الفقيرة.

(ترى اللجنة جـواز النظر وإحالته إلى معالي وزير التنمية الإجتماعية).

معالي رئيس المجلس : موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر :

١٩ - الإقتراح برغبة رقم (٣٠) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٠ والمقدم من

سعادة النائب السيد ضيف الله المومني، بشأن اعتماد سنة التخرج كأساس رئيسي بالتعيين في ديوان الخدمة المدنية.

(ترى اللجنة جـواز النظر وإحالته إلى معالي وزير التنمية الإدارية).

(وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها).

حكم خير  
أمين عام مجلس الأمة  
معالي رئيس المجلس : موافقة؟ موافقة.

وشكراً لمقرر اللجنة الإدارية، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام :

ب - قرارات اللجنة القانونية : -

١ - قرار اللجنة رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٧، والمتضمن القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ القانون المدني.

(القرار موزع في الجلسة الرابعة عشرة).

معالي رئيس المجلس :

الزملاء الكرام قبل أن أذن للسيد مقرر اللجنة القانونية في الحديث في هذا الموضوع القانون بين أيديكم، عرفتم ما تم في اللجنة القانونية وأتوقع أيضاً سواء على الآلية وعلى المضمون أن يكون هناك تريت وآراء مختلفة لبعض الزملاء، إن رأيتم أن نستمر في بحث هذا القانون الآن خيراً أم إن رأيتم تأجيل هذا البند ونبدأ في البند الذي يليه إلى جلسة قادمة يكون تواجد المجلس متكاملأ فالرأي لكم، بمعنى أن نبدأ بقانون سلطة الكهرباء ونؤجل هذا البند للمجلس الكريم.

الأستاذ عبد الباقي جمو

السيد عبد الباقي جمو :

حتى يتسنى لنا أن نتخذ قراراً في هذا الشأن وأطلب التأجيل.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ حماد أبو جاموس

السيد حماد أبو جاموس :

شكراً معالي الرئيس

قانون المدني مزاذه (١٤٤٩) مادة وله مدة طويلة في مجلس النواب منذ المجلس الحادي عشر، أنا أرى أن يحول إلى اللجان.

معالي رئيس المجلس : مع احترامي وتقديري لرأيك ولسنا بصدد تحويله للجنة الآن، وأنا قلت إما بحثه الآن أو تأجيله لبند آخر.

السيد حماد أبو جاموس : تحويل هذا القانون إلى الكتل حتى تدرسه وتأتي بملاحظاتنا.

معالي رئيس المجلس : الدكتور عويضة

الدكتور محمد عويضة :

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة هذا القانون من جانب كبير في حجمه وفي مواده، ومن جانب كبير في قيمته ويمثل حقيقة إنجاز قانوني حضاري راقى تميزت به الأردن وشهدت بذلك الناس في الداخل والخارج وتكفي شهادة الجامعة الأردنية واعتماده مشروع القانون المدني على مستوى العالم

كلنا من الله

العربي والقانون جرى على تطبيقه سنيين طويلة في الأردن، لذلك أنا أقترح وقد نظرت فيها اللجنة القانونية وحولته إليها، أنا أقترح لتسيير أمر هذا القانون أن نمر عليه فصلاً فصلاً، ولأن مثل هذا القانون يحتاج إلى عدة دورات وليس دورة برلمانية واحدة بحجمه لكن بما أن القانون المعمول به ورجال القانون يشيدون به، لذلك أنا أقترح أن نبجته الآن فصلاً فصلاً وباعتبار الزملاء اطلعوا عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد أحمد الكساسبة :

مقرر اللجنة القانونية

شكراً معالي الرئيس

إشارة لما تكلم به الأخ حماد أبو جاموس والقانون إلى اللجنة القانونية، وهناك قرار اللجنة القانونية ورفعت قرارها إلى المجلس وهو على جدول الأعمال قبل الأخير، وكما تفضل سعادة الدكتور محمد عريضة

هذا قانون معمول به من (١٩٧١) وجميع ما تفضل به الدكتور محمد عريضة بأن الآخرة القضاء في كافة المستويات والمحامون والمهتمون بالقانون أشادوا بهذا القانون، وهناك آلية وإذا كان هناك بعض التخوف من قبل الأخوة ربما لهم بعض التحفظات أو بعض التعديلات على مواد هذا القانون فهناك أكثر من آلية، نعتبر هذا القانون برمته الآن، وإما أن تتقدم الحكومة إذا كان لديها بعض التعديلات أو يتقدم عشرة من إخواني النواب أو أكثر بتعديل بعض المواد، واعتقد مرة أخرى بأنه إنجان للذين وضعوا هذا القانون والحكومة أيضاً التي وضعت وأقرته سابقاً ثم يصبح من إنجازات هذا المجلس، ولذلك أتمنى على معالي الرئيس أن نسير في التصويت على هذا القانون أما فصلاً فصلاً، وإذا أصّر بعض الأخوة أن نعود إلى ما يقول به النظام الداخلي أرجو أن نعفى من قراءة المواد ونقرأ رقم المادة ثم نضوت عليها وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد عضوب الزين.

الدكتور محمد عضوب الزين :

شكراً معالي أخ أبو هایل

حقيقة كما تفضل كثير من الزملاء هذا القانون وضع تحت التجزئة ما لا يزيد عن (٢٠) عام، الحقيقة من أهم القوانين في الأردن وكما تفضل الدكتور عريضة بأن أيضاً هناك شكر من الجامعة العربية لكن أرى من الأفضل كما تفضل كثير من الزملاء أن يجعل إلى مرة قادمة يكون جميع الزملاء على دراية تامة بحديث يصوت عليه فصلاً فصلاً، أما الآن نبدأ بمشروع قانون الكهرباء وشكراً

معالي رئيس المجلس : الدكتور

هاشم الديباس

الدكتور هاشم الديباس :

كما أسلف بعض الزملاء أن هذا القانون يعمل به نيفاً على (٢٠) عاماً، واعتقد أن هذا القانون يمس جميع مناحي الحياة للإنسان

الأردني، وهو من أهم القوانين الذي يعرض على أي برلمان، اعتقد أن خلال مدة التجربة كما أسلف بعض الزملاء أنه كان قانوناً جيداً أقترح إذا كان هذا الاقتراح ملائم أن نقره كما جاء، وأن يكون هناك اتفاق مع مجلس الاعيان أيضاً أن يقره كما جاء، وتشكل لجنة من الفقهاء لقراءته بعد إقراره لدراسته وإذا كان هناك ثغرات أن يعدل لاحقاً أن يعدل تعديلاً ولا أن ننظر فيه بنبدأ بنبدأ، لأن هذا سيأخذ وقتاً طويلاً جداً مما يفوت أيضاً كثير من القوانين المهمة على مجلسنا الموقر وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً

لك، الأستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي :

رئيس اللجنة القانونية

شكراً معالي الرئيس

كل ما دار في هذا المجلس الآن دار أثناء إجتماع اللجنة عندما نظرت في هذا القانون المؤقت، هذا القانون هو القانون المدني المطبق



منذ ما يزيد على (١٧) عاماً، وهذا القانون يعتبر من أهم القوانين وأوجه القوانين في أي بلد، ويعتبر الوجه الحقيقي للقوانين في البلد وهو وجه حضاري لأي بلد، حقيقة قانون المدني الأردني قانون مأخوذ من الفقه الإسلامي وهو ينظم علاقات الأفراد فيما بينهم وينظم علاقات الذمة المالية، وينظم كيفية التعامل والعقود بكافة أنواعها.

نحن رأينا في اللجنة القانونية كما هو مثبت في التقدير المقدم للمجلس الكريم، إنه لا يمكن فتح باب المناقشة في هذا القانون، ولا يمكن إقرار هذا القانون بالطريقة التقليدية التي يسير عليها المادة.

بان نقرأ مادة مادة ونناقشها مادة مادة ثم نقر هذه المادة لأننا لم نكمل ذلك لا في عهد هذا المجلس، وأنا لا اعتقد أنه سيكمل في عهد المجلس القادم، لأنه يتكون من حوالي (١٥٠) مادة تقريباً، لذلك أعتقد في اللجنة أن يقر هذا القانون

بكاملة، يقر كاملاً بالتصويت عليه كقانون كامل، ما دام أنه مطبق بالفعل يصوت عليه بالكامل، وإذا كان هنالك من حسابه لتعديل عشرة أو عشرين وثلاثين أو أربعين مادة ويستطيع الزملاء التقدم بها وتستطيع الحكومة التقدم بها عن طريق أجهزتها المختصة، لكن أن نفتح باب التعديل فربما الكل خبير ولكل عالم ولكل مجتهد سواء أكان في المجلس أو من خارج المجلس ربما يكون له رأى في مادة وربما يكون له اجتهاد آخر.

لذلك معالي الرئيس والأخوة الزملاء أرى أن يصوت على هذا القانون بمجمله ونرسله إلى مجلس الأعيان وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الدكتور العموش.

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس.

أنا لا أعرف أن المسجالتين التشريعية تنظر بالقوانين بالصفة

دعوني أخرج من النقطة التي أثيرت أولاً، لأن موضوع النقاش بدأ يتجاوزها إلى الحديث في كيفية وآلية التصويت على القانون وهناك طريقتين طرح أن نبدأ الآن في قانون الكهرباء وله مؤيديه، وكما لاحظت بتأجيل قانون المدني الآن.

من يريد أن نبدأ ببند الكهرباء؟ السيد الأمين العام : (٢١) من (٥٢)

معالي رئيس المجلس : إذن نبدأ بقانون المدني.

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني : شكراً معالي الرئيس

أحب أن أقدم للزملاء نبذة مختصرة عن تاريخ وضع هذا القانون، ولقد شرفني الله وسماحة الأستاذ عبد الباقي جمو ونحن عضوان في هذا المجلس بأن نشارك في وضع هذا القانون مع نخبة من كبار رجال القانون والفقهاء في البلاد العربية وأذكر على سبيل المثال، أن سماحة الأستاذ مصطفى

الإجمالية الذي أعرفه كل كلمة تشريعية يجب أن تطحن ويجب أن ينظر فيها من جميع الجوانب، أما النظرة الإجمالية فانا اعتقد أنه هذا أمر غريب جداً، هذا القانون كبير وكبير ومهم ومهم، لكن هذا لا يعني أن يمر بهذه الطريقة، ولا بد من قراءته كلمة كلمة ولا بد من فصل فصل ولا بد من الأخذ بقضاياها بكل أبعادها ولهذا أنا أقترح تأجيله وأن يكون له الأولوية في دورات قادمة، دورة إستثنائية ودورة عادية إذا بقي المجلس، أما أن نبدأ به في زحمة القوانين فانا أظن أنه غير مناسب المواطنون بالنسبة لهذا القانون لا يشكل بالنسبة لهم أولوية، أنا اعتقد مثلاً وأنا أتمنى هذا على اللجنة القانونية أن قانون الضمان الإجتماعي مثلاً هو الذي يمثل أولوية، أما القانون المدني فلا يمثل أولوية ولهذا أقترح تأجيله إلى دورة قادمة.

معالي رئيس المجلس : بداية

هذا من العمل

الزرقا والأستاذ محمد زكي عبد البر والشيخ علي الخفيف والشيخ عبد القادر الأسود، كانوا كبار رجال الفقه وكبار رجال القانون الذين شاركوا فيه، بالإضافة إلى الأستاذ نجيب الرشيدان والمرحوم دولة الأستاذ بهجت التلهوني رحمه الله كان على رأس هذه اللجنة، والأستاذ سعيد الدرة رحمه الله كان أيضاً من أعضاء محكمة التمييز وهو عضو في هذه اللجنة، وسماحة الشيخ عبد الحميد السائح وسماحة الشيخ عبد العزيز الخياط وأيضاً من رجال التمييز ومن رجال القضاء ومن كبار المحامين كما يذكر في مقدمة هذا القانون كلهم شاركوا في وضع هذا القانون وبقينا سنوات ونحن نشغل فيه هذا القانون وما وصل إلى هذه الدرجة إلا بناءً على توجه حضاري لهذا البلد، وكانوا وراء هذا التوجه الحضاري، جلالة الملك المعظم عندما أصدر توجيهه الكريم بأن يصدر إلى وضع قانون مدني مستجد

من الفقه الإسلامي بمذاهبه المتعددة يصاغ على أحدث أساليب تأليف القوانين وتبويبها بها وتقسيمها، وكان نجاح الأردن في وضع هذا القانون سبباً في لفت الأنظار إليه في البلاد العربية، وأذكر على سبيل المثال إن جامعة الدول العربية اعتمدته أساساً لوضع قانون عربي موحد، وإن السودان أخذته من الأردن وإن دولة الإمارات العربية الشقيقة أيضاً أخذته من الأردن وكثير من الدول العربية اعتمدوا عليه، بقي هذا القانون في ادراج مجلس النواب مدة أو بقي كقانون من وقت إقراره سنة (٧٦) إلى يومنا هذا هو قانون مؤقت.

فنظر بعض الأخوة في مجلس الأعيان وفي مجلس النواب قالوا: كيف يبقى القانون المدني وهو العامود الفقري للقوانين كلها قانوناً مؤقتاً، ينبغي أن ننجز هذا القانون، ثم نظرنا إلى الية إنجازة نحن ونعترف بأننا لسنا عندنا خبرات قوم

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر  
السيد المقرر :

بسم الله الرحمن الرحيم .  
اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١٧ برئاسة رئيسها معالي الأستاذ عبد الكريم الدغمي وبحضور مقررها سعادة السيد أحمد الكساسبة، وبحضور أصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة النواب :

د. عبد الرزاق طيبيشات، محمد داودية، د. أحمد القضاة، د. همام سعيد، د. أحمد الكوفحي، عبد الباقي جمو، م. منصور بن طريف، د. ابراهيم زيد الكيلاني، د. مصطفى شنيكات، مفلح الرحيمي، د. عوض خليفات، عبد الرؤوف الروابدة، د. عبد المجيد العزام، حاتم الغزاوي، سليمان السعد، ضيف الله المومني، د. محمد أبو عليم،

الذين وضعوه، ثم سألنا الإخوان في محكمة التمييز وفي القضاء، قالوا لم نجد أي إشكال وأي مشكلة في تطبيقه، وكان معالي وزير العدل على رأس المتحدثين في هذا مع اللجنة القانونية وبين بياناً شافياً إن هذا القانون بأجتهاداته القضائية التي مرت عليه من سنة (٧٦/٧٧) إلى يومنا هذا أصبح ثروة للبلاد كنزاً حضارياً، أمام هذا نظرنا أما أن ندرسه مادة مادة كما رأى بعض الأخوة ونبقى سنوات ويذهب مجلس ويحول إلى مجلس آخر ويذهب مجلس ويحول إلى مجلس آخر، وأما أن ينال هذا المجلس بما شهد له القضاء ورجال القانون والتطبيق العملي والذين شاركوا في وضعه أن يحصل على شرف إقراره، وهذا التوجه موجود أيضاً عند مجلس الأعيان، ولذلك أنا اثني على إقتراح معالي رئيس اللجنة القانونية بأن نجيزه جملة واحدة .

قالوا من الأهل



عبد العزيز جبر. عبد الرحيم  
العكور.

وتغيب بمعذرة أصحاب  
السعادة السادة:-

محمود الهويل، توجان فيصل،  
إبراهيم شحدة رحمه الله.

وحضر الاجتماع من الحكومة  
معالي السيد هشام التل وزير  
العدل، معالي الدكتور نادر أبو  
الشعر وزير العمل.

ودرس اللجنة القانون المؤقت  
رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ القانون  
المدني، وقررت اللجنة بعد دراسة  
المشروع ومناقشته مع معالي وزير  
العدل والسادة أعضاء اللجنة  
الموافقة عليه ورد من الحكومة  
ورحاله للمجلس الكريم.

وعليه توصي اللجنة المجلس  
الكريم على إقرارها  
حكم خير  
اللجنة القانونية  
أمين عام مجلس الأمة. لمجلس النواب

ملاحظة:-

مخالفة مقدمة من سعادة السيد  
ضيف الله المومني.

معالي رئيس المجلس: الشيخ  
ضيف الله المومني إقرأ مخالفتك.

السيد ضيف الله المومني:

شكراً معالي الرئيس

بعد أن قابلت بعض القانونيين  
رأيت أن أسحب مخالفتي وذلك  
حفاظاً على سرعة الإنجاز ووقت  
المجلس وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً  
لك، هناك عدد من الزملاء طلبوا  
الحديث، الأستاذ محمد الذويب.

السيد محمد الذويب: يا سيدي  
أقترح من معالي الرئيس اللجنة فيه  
واقترح آخر من معالي الشيخ  
إبراهيم وثم أعطانا نبذة عن القانون.  
أرجو أن يصوت على هذا الاقتراح.

معالي رئيس المجلس: السيدة  
توجان فيصل.

السيدة توجان فيصل:

«حقيقة أنا عضوة في اللجنة  
القانونية لكن حسب ما أنكر،  
الجلسة التي حضرتها. اختلفنا ولم  
نتخذ قرار، ثم يبدو أن جلسة أخرى  
أثناء سفري هي التي اتخذت القرار،  
من هنا ليس عندي مخالفة لأنه  
خرجنا في تلك الجلسة دون أن نتم  
البحث فيه.

في رأيي القانون المدني لا  
يعيبه أن يبقى قانون مؤقت لكن كمبدأ  
اعتقد أن مجلس النواب يجب أن لا  
يقول أقررت قانوناً دون أن يطلع على  
تفصيلاته، لا أقول عندما نقره علينا  
أن نمر به مادة مادة، لكن على الأقل  
ليكن معنا الوقت الكافي إذا جئنا في  
دورة قادمة وقلنا أننا سنقره فصلاً  
فصلاً، أن نكون فعلاً قد محصنا فيه  
أما الآن أن نقول نقره ثم نعدله، نحن  
نسال على ما نقر فماذا لو سألنا عن  
بند فيه؟ وقلنا له أقريناه ثم سنعود  
بتعديله، لا ليبقى مؤقتاً معنوياً  
للمجلس لا اعتقد أنه مناسب، أنا

شخصياً لا أستطيع أن أقول أقررت  
شيء لم أطلع على تفاصيله.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: حقيقة  
قضية الإطلاع على القانون موزع  
على كل الأعضاء والقانون نوقش  
في اللجنة وكل عضو من أعضاء  
المجلس الكريم لديه نسخة من  
القانون، أما موضوع تأجيله أو  
مناقشته الآن، فهذه قضية أيضاً  
حسمها المجلس والمجلس قرر  
البحث فيه الآن، لكن مادة مادة أو  
فصل فصل أو كاملاً، فهذا  
الموضوع يعود للمجلس الكريم،  
الأستاذ العكور.

السيد عبد الرحيم العكور:  
شكراً معالي الرئيس

الحقيقة معالي الرئيس أنا لا  
أريد أن أزيد شيء عما قاله معالي  
رئيس اللجنة أو سماحة الدكتور  
إبراهيم زيد الكيلاني، إن هذا القانون  
فعلاً حتى لو عرضت على المجلس  
الكريم فسيكون فيه هناك إجتهدات،

هذا من المراسل

وهذا القانون معمول به كما ذكر الأخوة منذ مدة طويلة، فأقرار بمجمله أنا اعتبر أنه سبق حضاري لهذا البلد، بعد ذلك إذا رأت أي جهة معنية سواء كانوا محامين أو قانونيين أن يجري تعديل، فيجري تعديل على أي جزئية من القانون وليس على القانون كله، وبالتالي أرى فعلاً أن يتم التصويت على القانون كاملاً وأن يقر كما ورد في اللجنة القانونية وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، معالي نائب رئيس الوزراء معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

شكراً سيدي الرئيس، أشارك زملائي الكرام بأهمية هذا القانون وبضرورة تحويله من القانون المؤقت إلى قانون دائم، ولكنني أرجو عدم مخالفة النظام الداخلي الذي لا يتيح التصويت على أي قانون بمجمله فإن اقربنا ذلك فسيكون فتحاً جديداً سيتيح طرح هذا الموضوع في

قوانين أخرى، أن يصوت عليها بمجملها، لأن النص في القانون الداخلي مادة مادة، لكننا نستطيع التوفيق بين الرايين، بأن تقرأ المادة فلا ترفع أيدي فيعني ذلك أنها مرت، الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، حتى لا نضع سابعة يساء استخدامها في قوانين أخرى وشكراً سيدي الرئيس. معالي رئيس المجلس : شكراً لك، السيد المقرر السيد المقرر :

شكراً سيدي الرئيس

أنا أود أن أشير إلى نقطتين :- إن الموضوع التي تكلمت بها سعادة الزميلة توجان فيصل، أرجو أن أبين أنه كان اجتماع واحد ونوقش فيه هذا القانون، ثم هي خرجت قبل إنتهاء الإجتماع ثم بعد ذلك أقر، حتى المحضر يقول لنا إجتماع واحد وكان التوجه والنقاش بأن يصوت عليه مدة واحدة.

إشارة لكلام معالي نائب رئيس الوزراء وتقدمت بورقة خطية

بأن هناك فعلاً مخالفة في النظام الداخلي، واقترحت أن نصوت على المادة (١) دون أن نتلوها حتى نختصر الوقت، يعني نتلو (١٥٠٠) رقم قد تأخذ منا ساعة أو ساعتين بهذه الطريقة ونخرج من مخالفة النظام الداخلي وننجز هذا القانون معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الدكتور الكوفحي الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم الحقيقة هناك مبدأ، مبدأ القياس ومبدأ الاستحسان فالاستحسان تحكمه ضرورة في العدول عن القياس الجلي إلى قياس خفي تحقيقاً لمصلحة، وهذا يحكمه الاستحسان ولا يحكمه القياس فكل قانون يدرس مثله هذه الدراسة ثلاث خبراء من الأردن وخبراء من الأردن وخبراء العالم العربي والإسلامي إلى آخره، يأخذ مثل هذا البعد في ظني تحكيم القياس فيه مغالطة والأخذ بالاستحسان وهو أن نقره جملة دون

أن نلجأ إلى قراءة المراد، التي قد تستغرق منا على أقل تقدير شهر عمر هذه الدورة كلها، نعدل عن القياس إلى الاستحسان للضرورة وهذا مبدأ معمول به وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة ما أورده الزميل أبو عصام صحيح يجب أن لا نرسي عرف جديد، وغداً ستستعمل في قوانين أخرى نصوت عليه مقطع، لذلك أنا مع رأي قراءة المادة ومن ثم نتفق أديباً أن لا نعمل أي مداخلة وأن لا نرفع أيدينا وبالتالي موافقة موافقة، حتى لا نسُن سنة سوف لا نرضى عنها في المستقبل وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ طاهر المصري

دولة السيد طاهر المصري :

معالي الرئيس :

حتى نخرج من هذا الإشكال، اقترح عندما نقر أن يصوت على

كلنا من أشعل



القانون برمته، أن نضع اسباباً مرجية أو تفسيراً لذلك مثل طول القانون وإنه ساري المفعول عملياً منذ (٢٠) عاماً، إذا فسرنا الموضوع أنه لن يستعمل هذا الأمر كسابقة في مرات قادمة.

معالي رئيس المجلس : معالي

الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة

معالي نائب رئيس الوزراء

ووزير التربية والتعليم :

شكراً معالي الرئيس

بداية أرجو أن أقول أنه لا استحسان ولا قياس فيما فيه نص صريح لا يحتمل الإلتباس، وثانيهما أن هناك قوانين مثيلة مطبقة منذ عام (٦٦) وفي مقدمتها قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية، أن أقر هذا بشكله الكامل سيكون سابقة لإقرار غيره أتمنى أن يحسم النقاش وأن نقرأ رقم المادة ونسير بسرعة. وشكراً سيدي الرئيس  
أصواتي : ثلثي على ذلك.

معالي رئيس المجلس :

هناك رأيين واضحين في هذا الموضوع لكننا أمام نظام داخلي أيضاً واضح في هذا الموضوع، ولعل الاقتراح بأن تقر المواد بالأرقام وإذا كان المجلس أصلاً قد توافقه على قبول القانون بألية إنه إذا فيه مواد بدها تتعدل من قبل السادة النواب أو من قبل الحكومة ممكن لاحقاً أن يأتي التعديل، الحقيقة لا تأخذ وقت كثير سوى قراءة أرقام المواد بالتالي نكون قد التزمنا إلى حد كبير في النظام الداخلي، ضمن هذا التوجه فقط اسمع آراء السيد عبد الكريم الدغمي.

السيد رئيس اللجنة :

شكراً معالي الرئيس

أنا أقدر لمعالي نائب رئيس الوزراء حرصه على تطبيق النظام وأن لا تسجل واقعة سابقة على المجلس ولكني أرجو أن أوضح ما يلي :

أولاً : أن هذا المجلس هو سيد نفسه، ويستطيع أن يتفق على شيء فيما لا يخالف دستوراً أو قانوناً، وإذا كانت المادة في النظام أمرة، بمعنى أنها لا تجب وجوباً على هذا المجلس أن يناقش مادة مادة، فلا بأس إذا اتفق المجلس بأغلبيته على أن يقر هذا القانون بمجمله لا بأس من أن يقر بهذه الصورة ولذلك لا توجد أي مخالفة إذا كان المجلس يوافق على اقرار القانون بمجمله.

ثانياً : يستطيع المجلس الكريم أن يتفق بأن هذه الميزة تعطى لهذا القانون المدني فقط ولا تعتبر سابقة يمكن القياس عليها.

ثالثاً : إن الاستحسان في هذا الأمر مطلوب وأن النص الوارد في النظام الداخلي بخصوص القراءة مادة مادة، هو نص مكمل وغير أمر، وبالتالي متروك للمجلس الكريم الحرية في هذا الموضوع ولا يوجد أية مخالفة للنظام فيما اتفق المجلس وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الشيخ

عبد الباقي جمو

السيد عبد الباقي جمو :

الواقع حتى النقاش في هذا الموضوع لا يتفق مع النظام، الآن الأصل لا إجتها في مورد النص، ونصوص النظام كلها الزامية وليست اختيارية، ولذلك الحل الذي وضع المادة الأولى موافق، الثانية موافق، دون قراءة المواد كما اقترح المقرر، لذلك قد لا يضيع الوقت أرجو أن نبدا بقراءة الأرقام والتصويت وهكذا ننتهي، قد يأتي المجلس مرة أخرى ليقول مثل هذا القول ويخرج على النظام ويخالفه النظام فلا يحوز لنا أن نضع سابقة نلام عليها في المستقبل وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ

مفلح الرحيمي

السيد مفلح الرحيمي :

شكراً معالي الرئيس

هذا القانون مهم جداً وفيه (١٥٠) مادة، أنا اقترح وحفاظاً على

وقت المجلس يخصص خمس إلى ست جلسات صباحية ومساءنية خارج من جلسات المجلس لغايات إقرار هذا القانون ونبدأ به مادة مادة ومش قراءة وانما رقماً وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد العزيز جبر  
السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم  
أنا عاطفياً مع إقرار القانون جملة وتفصيلاً ، لكنه إرساء لأعراف وتقالييد برلمانية، الحقيقة لا يجوز أن نتجاوز هذا النظام حتى لا يصار في المستقبل إلى مثل هذه الطريقة، أنا مع الأخ أبو عصام في تأييد النظام الداخلي ولكن حتى تسرع في هذا اقتراح أن يقرأ مادة مادة حتى لو احتتمل منا جلسة أو جلستين أو ثلاثة، وشكراً.  
معالي رئيس المجلس : نقطة  
نظام سيدة توجان :

السيدة توجان فيصل :

حقيقة هي متعلقة بتفسير النظام كما ورد وفي تفسير اعتقد خاطيء، أريد للتسجيل أن لا تمر لأنه خاصة جاءت من معالي رئيس اللجنة القانونية السابقة، عندما تمارس ممارسة لا تستطيع أن تقول لا تعتبر سابقة، عندما تمارس أصبحت سابقة ولا نستطيع أن نقول نحصرها في هذا القانون ولا تصادر، أي أن سيادة المجلس على نفسه قادمة الآن مورست وصودرت قادمة، وهذا لا يجوز فإن مورست مرة أصبحت سابقة.

معالي رئيس المجلس : ما هي نقطة النظام سيدة توجان ؟  
السيدة توجان فيصل :

هي تفسير للنظام الداخلي خاطيء وأحببت أن أوضحها، تصبح سابقة حتماً.  
معالي رئيس المجلس : نقطة  
نظام أستاذ حاتم.

السيد حاتم الغزاوي :

أحد الاقتراحات أن يقرأ القانون بمجمله وأن تقرأ مادة مادة أو فصلاً فصلاً، لكن اعتقد أن تطرح الاقتراحات ويصوت عليها.

معالي رئيس المجلس : نقطة  
نظام أستاذ خليل.

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس  
نقطة النظام أن لا يجوز للتصويت على نص صريح في النظام الداخلي عليه وشكراً.  
أصوات : نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس : تفضل  
السيد المقرر  
السيد المقرر :

بسم الله الرحمن الرحيم  
نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣

نصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول إجتماع يعقده :  
قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦

القانون المدني باب تمهيدي  
الفصل الأول / أحكام عامة  
١ - القانون وتطبيقه :

المادة ١ -

معالي رئيس المجلس : موافقة؟  
موافقة.

السيد المقرر : المادة ٢ ببندوها  
(١، ٢، ٣، ٤).

معالي رئيس المجلس : موافقة؟  
موافقة.

السيد المقرر : المادة ٣ -

معالي رئيس المجلس : موافقة؟  
موافقة.

السيد المقرر : ٢ - التطبيق الزمني للقانون.



المادة ٤ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ٥ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ٦ - بينما  
(٢/١)  
معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ٧ - بينها  
(٢/١)  
معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ٨ - بينها  
(٢/١)  
معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ٩ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ١٠ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.

السيد المقرر : ٣ - التطبيق  
المكاني للقانون ، مادة ١١ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ١٢ - بينها  
(٢/١)  
معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ١٣ - بينها  
(٢/١)  
معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ١٤ - بينها  
(٢/١)  
معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ١٥ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ١٦ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ١٧ -

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ١٨ - بينها  
(٢/١)  
معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ١٩ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ٢٠ - بينها  
(٢/١)  
معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ٢١ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ٢٢ - بينها  
(٢/١)  
معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ٢٣ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.

السيد المقرر : المادة ٢٤ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ٢٥ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ٢٦ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ٢٧ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ٢٨ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : المادة ٢٩ - معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
السيد المقرر : الفصل الثاني / الأشخاص / الشخص الطبيعي / المادة ٣٠ - (٢/١)  
معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.

كل من اشغلي



السيد المقرر : المادة ٣١ - (٢/١)  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٣٢ - (٢/١)  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٣٣ -  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٣٤ - (٢/١)  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٣٥ - (٢/١)  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٣٦ -  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٣٧ -  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٣٨ -  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.

السيد المقرر : المادة ٣٩ - (٢/١)  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٤٠ -  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٤١ - (٢/١)  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٤٢ -  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٤٣ - (٢/١)  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٤٤ - (٢/١)  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.

السيد المقرر : المادة ٤٥ -  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٤٦ -  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٤٧ - (٢/١)  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٤٨ -  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٤٩ -  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر :  
 ٢ - الأشخاص الحكيمية  
 المادة ٥٠ - (٦/٥/٤/٣/٢/١)  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٥١ -  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : المادة ٥٢ -  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة.

السيد المقرر : الفصل الثالث/  
 الأشياء والأموال / المادة ٥٣ -  
 معالي رئيس المجلس : أخى  
 أحمد أيضاً إذا رأى المجلس أن  
 يقرأ الفصل كامل. موافقة ؟ موافقة  
 السيد المقرر : الفصل  
 الخامس / القانون  
 معالي رئيس المجلس موافقة ؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر : الباب الثاني - آثار  
 الحق / الفصل الأول / الفصل  
 الثاني / الفصل الثالث / الفصل  
 الرابع / الفصل الخامس / الفصل  
 السادس  
 معالي رئيس المجلس : موافقة  
 ككل ؟ موافقة.  
 السيد المقرر : الباب الثاني -  
 العقود / الباب الأول - عقود  
 التمليك / الفصل الثاني / الفصل  
 الثالث / الفصل الرابع / الفصل  
 الخامس  
 معالي رئيس المجلس : موافقة ؟  
 موافقة.

كل من أصل

السيد المقرر : الباب الثاني - عقود المنفعة / الفصل الأول / الفصل الثاني / الباب الثالث/عقود العمل / الفصل الأول/ الفصل الثاني/ الفصل الثالث/ الفصل الرابع/ الفصل الخامس.

معالي رئيس المجلس : موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر : الباب الرابع - عقود العذر / الفصل الأول / الفصل الثاني/ الفصل الثالث.

معالي رئيس المجلس : موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر : الباب الخامس - عقود التوثيقات الشخصية / الفصل الأول / الفصل الثاني.

معالي رئيس المجلس : موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر : الكتاب الثالث - الباب الأول - حق الملكية / الفصل الأول / الفصل الثاني.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حاتم الغزالي

السيد حاتم الغزالي :

أطلب من معاليكم اللجوء إلى النظام الداخلي، وقد قام المقرر بتلاوة المادة الأولى، والثانية والثالثة، أرى ان معاليكم تضربون عرض الحائط بالنظام الداخلي، أنا أرى أن تقرأ مواد القانون مادة مادة وليس باباً باباً، لنقل القانون بمجمله وننتهي وشكراً.

معالي رئيس المجلس : أنا طرحت على المجلس وقد تحدثنا في هذا أثناء قراءة أرقام المواد يعني اقترحنا إذا كان المجلس يرى فصل فصل والإخوان اقروا قراءة فصل فصل، تفضل.

السيد المقرر : الباب الثاني - المحقوق المتفرعة عن حق الملكية / الفصل الأول/ الفصل الثاني/ الفصل الثالث/ الفصل الرابع.

معالي رئيس المجلس : موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر : الكتاب الرابع - التأمينات العينية/ الباب الأول -

الرهن التأميني / الفصل الأول/ الفصل الثاني/ الفصل الثالث.

معالي رئيس المجلس : موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر : الباب الثاني - الرهن الحيازي / الفصل الأول/ الفصل الثاني/ الفصل الثالث/ الفصل الرابع.

معالي رئيس المجلس : موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر : الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الإمتياز / الفصل الأول/ الفصل الثاني/ الفصل الثالث.

معالي رئيس المجلس : موافقة؟ موافقة.

القانون المدني بمجمله ؟ موافقة.

السيد الأمين العام : ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس : عينت يوم الأربعاء القادم ١٩٩٦/٢/٧م.

شكراً لكم وأرفع الجلسة

(انتهت الجلسة)

حكم خير  
أمين عام مجلس الأمة

م. سعد هائل السرور  
رئيس مجلس النواب

هذا من الأعمال